

(النهار ١٩٧٢)

استخلصنا من دراستنا السابقة ان المجال الوحيد لبناء الكرامة في المصاب هو في تأهيل كفاءاته المتعدّدة. وقد بينّا ان طاقته المصقولة هي وحدها التي تجعل سوق العمل تبحث عنه.

على ان الطاقة المؤهّلة عندنا لن نجد التجاوب من سوى العمل بمقدار ما هو عليه في البلدان المتطوّرة. والصعوبة هي وليدة فيض العرض على الطلب للعنصر البشري في الاقتصاديات النامية عامة. ورغم ان المجتمعات المتخلّفة تفتقر إلى اليد العاملة الفنية المتمرّسة، وهو مجال ستطيع المصاب المؤهّل تقنيًا ان يبرع ويتفوّق من خلاله، فان الوضع العام يظل سلبياً بموقفه الإجمالي.

هنا يتراءى لنا، وقد أظهرنا سيئات نظام "الكوتا"، ان الحل وجب البحث عنه في العمل المحمي. وهو مجال جدير بالبحث. لذا سنحاول تحديده بالنسبة لمفهومه الغربي، وندرس بعدها التكييفات الجذرية الواجبة ليتناسب هذا المفهوم وأوضاعنا الخاصة.

العمل المحمي (Sheltered Employment) هو ظاهرة نضوج على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الصناعية. غايته الأساسية تأمين العمل لأولئك الذين، لشدة إصابتهم، لا يستطيعون الدخول أو البقاء في السوق الحرة للعمل ولكون المجتمعات هذه تستثمر وتستوعب طاقاتها البشرية بكاملها، فان الذين ترذلهم سوق العمل هم إطلاقاً بإنتاجية متدنّية ملحوظة. هؤلاء يجدون السبيل إلى المشغل المحمي حيث يتقاضون ليس بالنسبة لإنتاجيتهم المنخفضة، وإنما على أساس حاجياتهم الحياتية.

والتطبيق لهذا المفهوم يحتمّ العجز المالي الدائم لمؤسسات العمل المحمي، فيغطّي هذا العجز بتقديرات نقدية أو عينية أو الائتنتين معاً من قبل الهيئات العامة الرسمية المختصة: البلديات أو الحكومات المحلية أو الفدرالية أو مؤسسات الضمان أو هيئات الصناعيين أو تعاونيات المصابين الخ... ونجد التطبيق ذاته لنفس المبدأ في بلدان أوروبا الشرقية وخاصة بولندا، مع تغيير في الإطار الشكلي والتنظيمي لما هو حاصل في الغرب.

وقد رأّت البلدان المتطوّرة ان من المصلحة المالية الاقتصادية للمحيط العام ان توجد المشاغل المحمية لذوي الإنتاجية المتخلّفة، فتتحمل الفارق المالي بين حاجياتهم وإنتاجيتهم، بدلاً من إبقائهم على كامل حساب التعويضات والضمانات الاجتماعية المختلفة (الإصابة الدائمة الشاملة والبطالة). وقد وضع كل بلد، بالنسبة لتشريعته، الصلات المالية الحافزة بين مختلف مخصصاته، ليشجّع المصاب بشدة على العمل مهما تدنّت إنتاجيته بدلاً من ان يعيش على هامش الإسعاف العام. ففي ذلك وفر عام وغنى وطني وروح كرامة.

من البديهي ان العمل المحمي، بحسب مواصفاته ومستلزماته الواردة أعلاه، لا يمكن تطبيقه على واقعنا. فمن الغير الممكن ان يؤخّذ به في وضع لا يستطيع التأمين ضد البطالة. والتأمين هذا مرتبط وجوده بإمكانية توفير فرص العمل للجميع، نحن عن مجال تحقيقها نتيجة التخلف الاقتصادي.

ثم ان العمل المحمي بمفهومه الغربي يفرض أعباء مالية تفوق بكثير ما تستطيعه إمكانات أي بلد نام. فكل ما ترصده الدولة في لبنان لتعليم وتدريب المصابين جسدياً والمعاقين عقلياً يكفي ما يؤمّن العمل المحمي لواحد بالمائة فقط من الخمسة عشر ألفاً من المصابين اللبنانيين الشديدي العاقة الذين يحتاجون لهذا النوع من العمل. لذلك وجب تكييف مفهوم العمل المحمي ليتناسب ومعطيات واقعنا.

فإذا كان العمل المحمي في المجتمع الصناعي يشمل فقط ذوي الإنتاجية المنخفضة، فإن ضعف تقبل سوق العمل في البلدان النامية للمصاب المؤهل يحتّم توسيع مجال العمل المحمي ليشمل مصابين بإنتاجية طبيعية. وإضافة هؤلاء يساهم بطريقة فعّالة في رفع إنتاجية المشغل المحمي مما قد يجنبه مواجهة العجز المالي المحتّم. وهنا بيت القصيد. فبتطوير العمل المحمي إلى مستوى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الربح، يصبح، ساعتها فقط، بمتناول إمكانات الاقتصاديات النامية. فكيف السبيل إلى ذلك، ومن ثم أين مجالات العمل لهذه المشاغل المتطوّرة وأخيراً، كيف السعي لخدمة أولئك المصابين بشدة الذين يحتاجون فعلاً للعمل المحمي الكلاسيكي؟

ان نسبة الكبرى من المصابين، خلافاً للآراء السائدة، تتمتع بإنتاجية طبيعية. النسبة هي ٧٩٪ في النروج و٨٢٪ في ولاية نيويورك. فطاقات المصابين اللبنانيين من ضمن هذه النسبة يمكن بناؤها وتثمير في إطار العمل المحمي المتطوّر، على أساس الاكتفاء الذاتي وتحقيق الربح، شرط مراعاة مبادئ واضحة قد أوردتها في دراسات سابقة. على ان المشاغل المحمية المتطوّرة المقترحة لن تجد بسهولة مجالات عمل وإنتاج لها. هذا يعود أولاً لضيق السوق وشدة المزامحة. وهو ناتج أيضاً عن كون اقتصادنا مركنتيلي قائم أساسه على الخدمات مما لا يساعد على تلزيم بعض مراحل الإنتاج. والتخصّص في إتمام مرحلة من حلقات متتابعة للإنتاج هو مجال كلاسيكي للعمل المحمي. فالصعوبة القصوى التي نجدها في هذا المضمار في الاقتصاد النامي هي كون صناعاتنا حِرْفية بأجمالها، ومجال التصنيع فيها سطحي، لا يقوم على التطوير الثقيل العمودي لحلقات متعدّدة.

لذلك نظن بكل تأكيد ان المصدر الأكبر لتأمين عمل المشاغل المحمية المقترحة وجب ان يتأمّن من الدولة. فهي بالواقع أكبر وأقدر رب عمل. والمطلوب منها ان تكون القدوة في إعطاء المجال الحياتي للمصاب. ولكننا لا نبغي باقتراحنا ان نقحم الدولة في العمل المحمي. كلا. ذلك لن يكون إلا على حساب الشروط الموضوعة لإنجاح تحقيق العمل المحمي بحسب مفهومنا. فتقع المشاغل المرجوة في العجز وتفسد اللعبة من أساسها. ولا نقترح أيضاً ان تخلق الدولة هذه المشاغل وتكون مسؤولة عن إدارتها. ففي الاجتماع كما في الاقتصاد، وخاصة في واقعنا، تظل المبادرة الفردية هي وحدها الرائدة الحقّة.

ان ما نقترحه هو ان تعطي الدولة للمشاغل المقترحة الأفضلية في تنفيذ بعض تعهّدها وأعمالها، ولكن شرط ان تكون هذه المراعاة على حساب تزاوج السعر مع النوعية.

ولا بد لنا من التوقّف عند هذه النقطة المهمة. باستطاعة المشاغل المحمية المتطورة، وفقاً للشروط الموضوعة، ان تتساوى، بالأقل، مع غيرها العادية من حيث الكلفة والنوعية. ساعتها فقط وجب ان تحظى برعاية الدولة. وإلا أتت مساندة الدولة على حساب المصلحة العامة وكرامة المصابين. ولن تختلف العملية عندها بالضرر من ترهات مبدأ "الكوتا". وإذا ما شعر المشغل المحمي ان عمله مؤمّن ويتمتع برعاية الدولة، فلا بد ان تنخفض إنتاجيته نتيجة بعض الاسترخاء والاتكالية. وهذا ما شاهدناه في كثير من المشاغل المحمية في الغرب.

لذلك نعيد ونؤكّد ان مؤسسة العمل المحمي وجب ان تعامل من قبل الدولة على أساس الكفاءة القادرة، وفقاً لإمكانات الطاقة الفاعلة، وليس بالنسبة لسلبية الإصابة الحاصلة.

بإعطائها أفضلية الإنتاج للمشاغل المحمية المتطورة، فإنما تساهم الدولة على نمو هذه المشاغل، على أسس علمية صحيحة وممكنة بالنسبة لأوضاعنا. ولكن بغية تحقيق أبعاد الموضوع، وجب على المشاغل المستفيدة من الأولوية المعطاة ان تتقيّد بالشرطين التاليين:

أ - ان لا تقلّ نسبة المصابين إلى كافة عمال الوحدة الإنتاجية عن الثلثين،
ب - ان تستبقي الإدارة المشغل من الأرباح المالية الصافية ما تحتاجه مستلزمات التطوير، مستعملة الرصيد لتمويل
النشطين التاليين:

١. إلحاق نسبة عمالية مدروسة بالمشغل من المصابين ذوي الإنتاجية المنخفضة على أساس "الأجر الحياتي"، وفقًا للمبدأ الكلاسيكي للعمل المحمي. ولكن يجب التنبيه لعدم تخطي هذه النسبة للحدّ الذي تتورط بعده كامل المؤسسة في عجز مالي.

٢. المساهمة (كإيجاد مدرسة مختصة على حساب كل مشغلين أو ثلاثة) في نفقات تعليم وتدريب وتأهيل الناشئة المصابة. حاليًا، فقط سبعة بالمائة من الناشئة هذه تجد السبيل إلى المراكز المؤهلة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ان شهادة الكفاءة المهنية تتطلب عشر سنوات أساسية، تبين لنا ان عشرة بالمائة مما يزداده لبنان سنويًا من المصابين يجد طريقه إلى التأهيل ومجالات احترام الإنسان.

لذلك نجد الإجابة على المعضلات الاجتماعية المطروحة وسب تمويل حلولها الجذرية بسوى إتباع فلسفة الأوتوتمويل. والفلسفة هذه لا نقترحها للاقتصاديات المتخلفة، بل حبذا لو رأيناها فاعلة أيضًا في المجتمعات الصناعية، حيث أصبح البجوحة والتخمة مصدر تعب واضطراب في القيم والأخلاق. فأبعاد الأوتوتمويل ليست مالية فحسب، بل إنسانية- أخلاقية بإرسائها روابط حيّة من التعاطف والإخاء الإنسانيين.
وان ما نقترحه عمليًا هو وليد التجربة الخاصة المحدودة في مؤسسة "الكفاءات". ومن غايات هذه المؤسسة إثبات صحة فكرة الأوتوتمويل والدعوة للأخذ بها على صعيد عام وشامل.